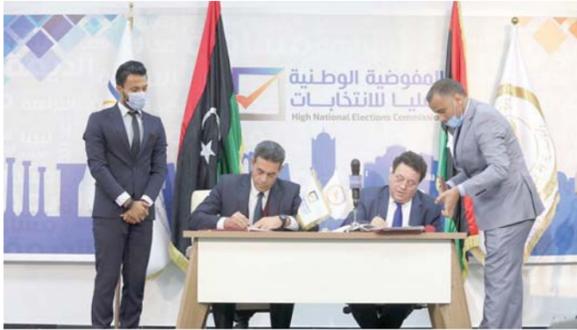


منظمات ليبية ترفض شراكة مفوضية الانتخابات مع مؤسسة الإعلام

وتتضمن المنظمات الموقعة على الرسالة وعددها 21 إلى مختلف المناطق الليبية في شرق البلاد وغربها، ومن بينها "المنظمة الليبية للإعلام المستقل"، و"المركز الليبي لحرية الصحافة"، و"منظمة حقوقيون بلا قيود"، وأبدت هذه المنظمات تخوفها من عدم نزاهة هذه الشراكة خصوصا أنها تتركز في التوعية السياسية للمواطن والتي قد تستخدم اسم وشعار المفوضية للترويج والدعاية لأشخاص في المجلس الرئاسي أو لأفكار حزب "تيار ليبيا الدولة"، أو أي أطراف لها علاقة بالمجلس الرئاسي.

21 منظمة مدنية أبدت تخوفها من استخدام اسم وشعار المفوضية للترويج والدعاية لأشخاص

ويمنع القانون رقم 3 لسنة 2012 المنظم لعمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مادته 12 بالفقرة الثالثة الجمع بين الانتماء إلى الكيانات السياسية أو الاشتراك في دعم الحملات الانتخابية والعمل في المفوضية. وبالتالي فإنه يحظر على المفوضية أشخاصا وكيانا، ممارسة أي نشاط سياسي لمصلحة طرف أو حزب، وذلك حفاظا على حياد المفوضية ومهنياتها واستقلالها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون المشار إليه. وطالبت المنظمات الموقعة على الرسالة بإلغاء هذه الشراكة والنأي بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن أي ارتباط بأي تيار أو حزب سياسي، وعن السلطة التنفيذية حفاظا على نزاهتها،



شراكة تفتح باب الجدل

مغربي يطلق قناة اقتصادية من فرنسا

الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، مع شعار يرقى إلى مستوى الرهان: لنرى فرنسا من زاوية أكبر". وأكد أنها روح مشاطرة "الكاس نصف المملوءة".

وتفضل وسائل الإعلام الاقتصادية تقديم صورة عن هوامس المدن التي تعاني صعوبات عوض الصورة التي تظهر أحياء تخترن المواهب والأمل، فيما تحاول "فرانس بيزنيس تيفي" إضفاء الشعور بالارتياح على كل من يتابعها. وأوضح جيار "لقد استقبلنا بالفعل شخصيات مرموقة: مديري بنوك كبرى ورؤساء مؤسسات وطنية وإعلامية والدرك الوطني، والوكالة الوطنية لأمن أنظمة المعلومات، وطباخين ذاتي الصبغ، لمشاطرة قيمهم الإيجابية. والنتيجة مشجعة للغاية على اعتبار أننا تمكنا من حصد عشرات الآلاف من المشاهدات في بضعة أسابيع فقط، مع جمهور مستهدف يتشكل قبل كل شيء من قطاع القرار الاقتصادي والسياسي، والفاعلين المواطنين الملتزمين".

ويمتلك المستثمرون والفاعلون الاقتصاديون منهجية الفعل، والمطلوب هو التعريف بذلك، وجاءت هذه الفكرة -المتملة في عرض المبادرات الفضلى، والنجاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل مجالا متقدرا في القناة- رد فعل على المشهد الإعلامي الحالي الذي يحتكم إلى الترنز ونسب التتبع على حساب الأخبار الإيجابية.

طرابلس - وجهت أكثر من عشرين منظمة وهيئة ليبية رسالة مشتركة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تدعوها للنأي بنفسها عن أي شراكة مع أي مؤسسات تنفيذية أو أحزاب سياسية، على خلفية اتفاق الشراكة الذي وقعه المفوضية مع المؤسسة الليبية للإعلام التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. وقالت منظمات المجتمع المدني، الثلاثاء، في الرسالة، إن محمد عمر بعيو الذي ترأس المؤسسة الليبية للإعلام، يشغل أيضا منصب رئيس حزب سياسي يسمى "تيار ليبيا الدولة" يسعى للوصول للسلطة مثل باقي الأحزاب، وهو أمر مشروع بالنسبة لبعيوي في الإطار الحزبي، لكنه قد يضع حياض واستقلال المفوضية موضع التساؤل.

يضاف إلى ذلك أن تبعية المؤسسة الليبية للإعلام المباشرة للمجلس الرئاسي الذي تحول بحكم التطورات السياسية إلى طرف سياسي صاحب مصلحة في ما يخص أي استحقاق انتخابي قادم، يجعل الشراكة غير مقبولة.

كما أنه توجد مؤسسة إعلام موازية في الشرق الليبي، الأمر الذي قد يجعل من حقها مطالبة المفوضية للقيام بشراكة مماثلة.

وتشير المادة التاسعة إلى أن رئيس وأعضاء المفوضية يؤدون القسم أمام المجلس الانتقالي المؤقت السلطة التشريعية آنذاك ما يعني تبعية المفوضية للسلطة التشريعية مباشرة والقصد من ذلك عدم ارتباطها بشكل أو بآخر بالسلطة التنفيذية أو بأي كيان أو حزب سياسي بشكل قد يؤثر على أدائها.

مجلس الإعلام المصري يضع شركات الإنترنت تحت الرقابة

تنفيذ قرارات الحظر والحجب صعب في ظل التقنيات الحديثة



مواقع التواصل منصة أخبار أيضا

المطبقة على الإعلام التقليدي لن يكون مجديا في ظل سهولة الإعلام الرقمي، وتعتبر أن مواقع التواصل ما زالت خارج إطار الإعلام المنظم، وتقر بضرورة أن تكون هناك أدوات تمتلكها الجهات الرقابية، تشهرا إذا اقتضت الضرورة.

وحدد مجلس الإعلام المصري حالات مثل "المحتوى الضار"، ويضمن خطابات الحظر على الكراهية أو الإساءة إلى المستخدمين أو ترهيبهم أو الإساءة إلى سمعتهم، والإساءة إلى مؤسسات الدولة بما يهدد السلم والأمن الاجتماعي، وكذلك المحتوى الذي يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين، ويحضر على العنصرية والعنف، أو ينشر معلومات زائفة.

وتقر حالات حددها المجلس مشكلة أخرى تتعلق بالمصطلحات المطاطة التي من الممكن استخدامها في التضييق على حرية التعبير عبر مواقع التواصل والتي تلعب دورا مهما كمتفلس للمصريين، ما يجعل التعديلات غير مرحب بها لتأثيرها على مستوى الحريات العامة. وبالنظر إلى منظومة القوانين التي تضعها بلدان العالم للتعامل مع شركات التكنولوجيا، فإن القاهرة بعيدة عن قوانين تنظيم الإعلام، ما يجعل القرارات لا تتسق مع الأشكال القانونية المتعارف عليها، لأن الظروف الصحية التي فرضها فيروس كورونا سمحت باتساع سوق تكنولوجيا المعلومات.

ومن المتوقع أن تحقق شركات الوسائط الاجتماعية بمنطقة الشرق الأوسط نمواً خلال العام الحالي، يتراوح ما بين 7.9 في المئة و12.8 في المئة، على حساب وسائل الإعلام التقليدية، بحسب تقرير أصدره موقع "أربيبان بيزنس".

استهداف تركي ممنهج للصحافيين الأكراد

وأضافت أن السلطات التركية استهدفت العاملين في الصحافة "الذين يحاولون إسماع أصوات المضطهدين، والذين يعملون وفق مبادئ الصحافة الحرة والشجاعة، التي تتحدى وسائل الإعلام الموالية للحكومة".

وأشارت الإعلامية الكردية إلى أن حرية الصحافة في تركيا انحدرت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، مع وجود أكبر عدد من الصحافيين المسجونين على مستوى العالم. وأوضح "لا يمكننا القول إن الصحافيين غير المسجونين حاليا يمكنهم التمتع بكامل حريتهم، العاملون في مجال الإعلام يواجهون تهديدا مستمرا بالسجن في هذا البلد".

ويذكر أن تركيا تحتل المرتبة 157 من أصل 180 في مؤشر حرية الصحافة الذي نشرته منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2020.

تصاعد خطاب الكراهية والحض على العنف في مواقع التواصل الاجتماعي، لكنها تغير مخاوف شركات إدارة الصفحات الإخبارية والتسويق الإلكتروني المتعامل مع مواقع التواصل، حيث ترى أن القرارات لا تتناسب مع تدفق المعلومات في الإعلام الرقمي ولا يمكن تطبيقها على أرض الواقع. وقالت أستاذة الإعلام الرقمي بجامعة القاهرة، سهير عثمان، إن "القراءة التحليلية لما يجري تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي تشير إلى أن قضايا التمييز العنصري والدعوة إلى العنف، والسب والكذب، مسيطرة على المشهد العام؛ لأن الكثير من القائمين على شركات إنتاج المحتويات في بعض المنصات، التي يديرها غير متخصصين، لا يدركون قيمة الكلمة وتأثيراتها".

وبالرغم من تأكيد عثمان رفضها الرقابة على المحتويات بشكل عام، إلا أنها أوضحت في تصريح لـ "العرب" أن "حالة الانفلات الحالية تتطلب مواجهة قانونية لحماية الأجيال القادمة مع ضمان عدم التضييق على الحريات العامة وتنفيذ ما جاء في التعديلات بحزم للحد من التجاوزات وحالات الحض على ارتكاب الجرائم المختلفة". وهذا التعديل لا يعد الإجراء الوحيد الذي اتخذته الحكومة للتعامل مع ما يجري نشره على مواقع التواصل، إذ منح قانون تنظيم الصحافة والإعلام للمجلس الأعلى للإعلام حق متابعة المخالفات التي ترتكب في المنصات، عند تجاوز عدد متابعيها خمسة آلاف، وحدد عقوبة الحجب على من ثبتت في حقه مخالفة، كما وضع المجلس هذا في الاعتبار حينما أعد لائحة الجزاءات.

وترى عثمان أن إخضاع مواقع التواصل الاجتماعي لقوانين النشر

وأصدر المجلس لائحة تنظيم التراخيص من أجل إعادة ترتيب أوضاع الكيانات والمؤسسات الصحافية والإعلامية والمواقع الإلكترونية للتعرف على مصادر تمويلها وإخضاعها تنظيمياً ورقابياً للهيئات الإعلامية، وقرر المجلس في بداية الشهر الماضي التمهيد في فترة إصدار التراخيص بثلاثة أشهر إضافية، بسبب قلة إقبال الكيانات على تقديم المستندات المطلوبة.

ومنحت التعديلات المجلس الحق في حظر أي شركة أو منصة تقدم خدماتها للجمهور المصري، وإن كانت تعمل من خارج البلاد، واشترطت حصول هذه المنصات على موافقة تسمح بمزاولة النشاط في الخارج وفقاً لأحكام القوانين السارية والمعمول بها في دول الخارج.

لكن ثمة مشكلة أساسية في القرارات، فهي لم تحدد بالضبط ماهية الشركات المستهدفة من القرار، وفي حال لم تقدم الشركات على تقديم طلبات الترخيص، هل سيؤدي ذلك إلى إغلاق مواقع التواصل في مصر، أم أن الأمر سيقصر في النهاية على رصد مخالفتها؟ وتمهد التعديلات للمزيد من الضغوط على شركات مواقع التواصل الاجتماعي -وعلى رأسها فيسبوك- للتعامل مع المحتويات المضللة والوصول إلى الأشخاص المنورين في جرائم الحض على العنف والإرهاب ونشر الشائعات. لكن نتائج تلك الممارسات تبقى غير محسومة في حال رفضت هذه الشركات الاستجابة لمطالب المجلس مع صعوبة تنفيذ قرارات الحظر والحجب التي ستواجهه برفض شعبي في حال الإقدام عليها، ويمكن التحايل عليها بالتقنيات الحديثة.

ويرحب العديد من خبراء الإعلام بالخطوات التنظيمية بالتزامن مع

يسعى المجلس الأعلى للإعلام في مصر إلى ضبط المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي عبر إخضاع شركاتها إلى القوانين والضوابط المصرية لوقف تصاعد خطاب الكراهية والتحرش، بينما يرى البعض أن هذه الخطوة لا تتناسب مع تدفق المعلومات في الإعلام الرقمي ولا يمكن تطبيقها على أرض الواقع.



أحمد جمال صحافي مصري

القاهرة - وسع المجلس الأعلى للإعلام في مصر الذي يشرف على تنظيم وسائل الإعلام، دائرة اختصاصاته لتشمل المنصات الرقمية وشركات مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها "الإطار الإعلامي غير النظامي"، في خطوة تنظيمية لكنها أثارت جدلا بخصوص إمكانية تطبيقها.

وقرر المجلس قبل أيام إدخال تعديلات على لائحة تنظيم تراخيص الكيانات الإعلامية، وأضحت الشركات التي تدير المنصات والمواقع الإلكترونية، وتقدم أو تستضيف الخدمات الإخبارية والإعلامية، وتبث أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية، وتسمح بتحميل المستخدمين من تداول أو مشاركة محتوى إعلامي مع مستخدمين آخرين، مطالبة بالحصول على ترخيص مزاولة لتمكينها من أداء عملها داخل مصر.



سهير عثمان إخضاع مواقع التواصل لقوانين النشر لن يكون مجديا

وأكد خبير تشريعات التحول الرقمي محمد حجازي، لـ "العرب"، أن "المعضلة في هذه التعديلات، تتمثل في أن شركات تكنولوجيا المعلومات التي لديها علاقة مباشرة بمواقع التواصل الاجتماعي تحصل على تراخيص عملها من جهات حكومية أخرى ولن يكون من المفيد على المستوى الاقتصادي حصولها على تراخيص مختلفة من هيئات متعددة".

وأشار حجازي إلى أن "هذا الأمر يطرح أسئلة من قبيل هل هذه القرارات تخدم توجهات الحكومة التي تشجع على التحول الرقمي ولديها رغبة في التوسع بإنشاء التطبيقات والبرامج الإلكترونية وتدعم الشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات؟".

وأضاف "سيكون من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على المزيد من التراخيص ودفع أموال أخرى في هذه الأجواء".

يوما بعد يوم، حيث يعيش الصحافيون الأكراد العديد من الأزمات ويتعرضون للسجن بشكل متزايد كما حدث في أكتوبر الماضي مع 5 منهم في مدينة وان شرق تركيا.

وكشفت المنظمة في تقرير سنوي عن حصيلة قاسية ميزت تعامل السلطات التركية خلال العام الماضي مع الصحافيين. وقالت في مؤتمر صحافي بمقرها بديار بكر، إن العام الماضي شهد اعتقال 79 صحافيا، وسجن 24 آخرين، فيما ارتفع عدد الإعلاميين المحكوم عليهم بالسجن إلى 43 صحافيا وذلك لمدد تصل في مجملها إلى 150 عاما. وأكدت موفتوغلو أن 2020 شهد "كومة"

